السودان: تنافس المبادرات وصراع الإرادات

تصاعدت خلال العام موضع التقرير حدة الأحداث المتعلقة بمشكلة السودان وفى قلبها مشكلة الجنوب،وشهدت الساحة السياسية بروز عدة اطروحات للتعامل مع تلك المشكلة تمحورت حول طرحين أساسيين أولهما الطرح الخاص بمنظمة الإيجاد والذى ترجع جذوره إلى عام ١٩٩٤ ،والثانى المبادرة المصرية الليبية التى طرحت خلال شهر أغسطس١٩٩٩ والتى جاءت نتاج توحيد جهود كل من مصر وليبيا بشأن المشكلة السودانية بعد أن أخذت مؤشرات المواقف الغربية –الأمريكية تحديدًا – تشير إلى التوجه صوب خيار تدويل الملف السودانى كمدخل للتسوية،الأمر الذى دفع الدبلوماسية المصرية إلى تكثيف اتصالاتها مع كافة الأطراف المعنية للحيلولة دون حدوث سيناريو التدويل مع ما قد يسفر عنه من انفصال الجنوب وتقسيم السودان، لاسيما مع تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جارنج.

وقبل التعرف على ملامح المبادرة المصرية الليبية وردود الأفعال تجاهها تجدر الإشارة إلى الجهود والمبادرات التى طرحت لتسوية مشكلة جنوب السودان وخاصة مبادرة "الإيجاد".

أولًا: خلفية عامة عن جهود السلام فى السودان منذ عام ١٩٨٩[١]

شهدت الساحة السودانية منذ١٩٨٩/٦/٣٠ وقيام نظام حكم ثورة الإنقاذ بالسودان العديد من التحركات الرسمية والشعبية الداخلية والإقليمية والدولية لتسوية المشكلة ولإحلال السلام فى البلاد.

ففى الإعلان الأول لثورة الإنقاذ الوطنى فى السودان أعلن قادة النظام الجديد أنهم جاءوا لوقف نزيف الحرب فى الجنوب والعمل على إحلال السلام الشامل والعادل فى البلاد، وأعلنت الحكومة عن عفو عام عن كل من حمل السلاح لأسباب سياسية منذ عام ١٩٨٣وأتبعت ذلك بإعلان وقف إطلاق النار من جانبها. وقد هيأت ظروف التغيير والقرارات والبيانات التى أصدرتها الحكومة الجديدة المناخ لعقد لقاء بين ممثلى الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جارنج وممثلى حكومة النظام فى أديس أبابا فى الفترة ١٩-٢٠ أغسطس١٩٨٩،والذى أسفر عن الاتفاق بشأن استمرار وصول إمدادات الإغاثة للمناطق المتضررة فى الجنوب وأن تكون هناك قنوات اتصال مباشر لمواصلة الحوار والتفاوض بين الطرفين ، ولم يفلح الجانبان فى التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار لرفض الحركة الشعبية أى حديث عن وقف لإطلاق النار قبل التوصل إلى برنامج محدد للسلام[٢]. وفى الثامن عشر من نوفمبر ١٩٨٩التقى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر بالسيد عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ آنذاك (رئيس الجمهورية حاليا)، وطرح كارتر مبادرة لتسوية مشكلة جنوب السودان واقترح إجراء مفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان وبالفعل شهدت العاصمة الكينية (نيروبى) جولة من المفاوضات بين الطرفين استمرت من ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ حتى ٥ ديسمبر ١٩٨٩وصدر عن الاجتماع إعلان مشترك حدد أجنده الموضوعات التى يتم التفاوض حولها والتى تمثلت فى عدة بنود أهمها:

-القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية.

-إجراءات الطوارئ.

-الاتفاقيات العسكرية.

-الجيش الوطنى.

-الدستور .

-وقف إطلاق النار.

-تكوين حكومة ذات قاعدة عريضة.

وقد شهدت تلك الجولة من المفاوضات قدرًا كبيرًا من عدم الاتفاق بشأن البنود سالفة البيان.[٣]وقد شهد شهر ديسمبر ١٩٩٠ إخفاق مبادرة كينية لعقد لقاء بين العقيد جون جارنج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان والفريق عمر البشير حاكم السودان رغم موافقة الطرفين على اللقاء وتوجههما بالفعل إلى كينيا حيث أعلن جون جارنج فجأة عدم رغبته فى لقاء البشير[٤].

وفى عام ١٩٩١ بذل الرئيس النيجيرى الأسبق إبراهيم بابانجيدا جهودًا مكثفة لإجراء جولة من المفاوضات بين أطراف الصراع فى الجنوب السودانى فى العاصمة النيجيرية "أبوجا"دون أى شروط مسبقة ،إلا أن المتغيرات الداخلية التى شهدتها حركة المعارضة الجنوبية -والتى تمثلت فى حدوث انشقاق داخلى بها وانقسامها إلى مجموعتين (مجموعة الناصر)التى أعلنت الانفصال عن الجبهة الشعبية والمجموعة المتبقية التى أطلق عليها أسم (مجموعة توريت) التى ظلت تحت قيادة جارنج- والمتغيرات الإقليمية -ممثلة فى سقوط نظام منجستو هيلى ماريام فى إثيوبيا فى مايو عام١٩٩١ - أدت إلى تعطيل المبادرة النيجيرية لمدة عام حيث تم عقد جولة مفاوضات بين الحكومة السودانية والمعارضة فى ٢٦ مايو١٩٩٢ واستمرت حتى ٤يونيو١٩٩٢ تحت رعاية الرئيس النيجيرى وبحضور وفد حكومة السودان ووفد مجموعتى توريت والناصر اللذين أعلنا عقب الجولة الأولى من المفاوضات أنهما سيفاوضان الحكومة بوفد مشترك، وقد تم الاتفاق فى خلال هذه الجولة على اعتماد الطرق السلمية كسبيل لحل الصراع وأقر الأطراف بأن السودان متعدد الأعراق واللغات والثقافات وأن ذلك التنوع يحتاج اتخاذ إجراءات مؤسسية تساير وتشجع ذلك التنوع ، كما اتفق الأطراف على الاجتماع ثانية لبحث الترتيبات السياسية اللازمة من أجل المرحلة الانتقالية التى أتفق عليها لبناء الثقة وإيجاد صيغة دستورية فى إطار السودان الموحد .ورغم ذلك فإنه سرعان ما تصاعدت

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الخلافات من جديد بين مجموعتى الناصر وتوريت وأعقب ذلك إعلان جارنج تنصله من اتفاق أبوجا الأولى وطالب بقيام دولتين منفصلتين فى السودان يمكن أن يجمع بينهما نظام كونفدرالى ، الأمر الذى اعتبر خروجًا تامًا عن مقررات أبوجا الأولى وعقبة أمام جهود نيجيريا لعقد جولة ثانية[٥].وقد استضافت أوغندا جولة مفاوضات فى الفترة ٢٢-٢٣ فبراير١٩٩٣ تم خلالها مناقشة قضايا الهوية والشريعة والسلام وتوزيع الثروة ،وغيرها من القضايا موضع الخلاف وتمثلت أبرز إنجازات تلك المفاوضات إعلان جون جارنج التزامه بحضور مفاوضات أبوجا الثانية دون شروط مسبقة وبحث قضايا السودان فى إطار السودان الموحد والتزامه كذلك باحترام وتنفيذ ما يوقع عليه ممثلوه من اتفاقات[٦].

مفاوضات أبوجا الثانية[٧]

عقدت تلك الجولة من المفاوضات فى الفترة ١-١٧مايو ١٩٩٣ بين وفدى الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان ،وشهدت تقدمًا ملحوظًا فى التفاهم بين الجانبين حيث تم الاتفاق على بعض النقاط الجوهرية كوحدة السودان وتقسيم بعض السلطات بين المركز والولايات ،وتكوين لجنة لتوزيع الدخل القومى خلال المرحلة الانتقالية مع تكوين لجنة لإعادة التوطين والتأهيل ، ورغم اختلاف وجهات النظر بشأن المسائل المتعلقة بدستور السلطة الاتحادية والنظام القضائى وتوزيع بعض السلطات بين المركز والولايات وكذا ما يتعلق بطول الفترة الانتقالية وطبيعة الاستفتاء وموعده، نجحت الوساطة النيجيرية فى تقريب وجهات النظر فى العديد من النقاط وبدأ الإعداد لوضع مسودة البيان الختامي ، وكاد الطرفان أن يوقعان على ذلك لولا وصول العقيد جون جارنج المفاجئ إلى أبوجا قادما من الولايات المتحدة الأمريكية وإصراره على إدراج بند ينص على أيلولة السلطات المتبقية بعد توزيع سلطات المركز والولايات إلى الولايات ؛الأمر الذى رفضه وفد الحكومة على أساس أنه لم يكن مدرجًا فى النقاش كما أنه يخالف طبيعة النظم الاتحادية.ورغم لجوء النظام السودانى الحاكم إلى توظيف القيادات الشعبية الداخلية والسلاطين وشيوخ القبائل فى الجنوب لإقناع أبنائهم بالتخلى عن مساندة حركات التمرد فى الجنوب[٨]؛وكذا الدخول فى مفاوضات مع الحركات المنشقة على الحركة الشعبية لتحرير السودان ونجاحها فى التوصل إلى اتفاق سلام فى أبريل١٩٩٧ مع بعض تلك الحركات[٩]ظلت مشكلة الجنوب قائمة على اعتبار أن الفصيل الرئيسى للمعارضة الجنوبية ظل خارج معادلة السلام ،لذا جاءت مبادرة الإيجاد بشأن مشكلة الجنوب السودانى فى محاولة لعلاج ذلك الخلل فى المعادلة وهى المبادرة التى مثلت بما طرأ عليها من تطورات أحد الأسباب الرئيسية لطرح المبادرة المصرية الليبية.

مبادرة الإيجاد ومساعى التدويل[١٠]:

فى ديسمبر عام١٩٩٣ عقدت اجتماعات منظمة الإيجاد بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وأبدى رؤساء الدول رغبتهم فى التوسط لإنهاء الحرب فى جنوب السودان وبالفعل شكلت لجنة للاتصال بكافة الأطراف ،وفى ١٦مايو ١٩٩٤ تم عقد أول اجتماع بين الحكومة والمتمردين فى نيروبى عاصمة كينيا وصدر عن الاجتماع إعلان مبادئ أعطى الأولوية لوحدة السودان فى إطار دولة علمانية مع الاعتراف بحق تقرير المصير لكافة أبناء السودان،الأمر الذى تحفظت عليه حكومة السودان ورفضته(١١).

ورغم جهود أعضاء منظمة الإيجاد للتوفيق بين النظام

الحاكم وقوى المعارضة الجنوبية فإنهم فشلوا فى التوصل إلى اتفاق يقبله الطرفان وفى عام١٩٩٥ تم توسيع إطار المشاركين فى المبادرة بدعوة بعض القوى والمنظمات الدولية لدعم المبادرة ؛وهى القوى والمنظمات التى عرفت بشركاء الإيجاد وتمثلت تلك القوى فى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الإغاثية الدولية إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وهولندا والنرويج وإيطاليا.ورغم ذلك التوسيع ظلت الأولوية معطاة لخيار الوحدة الأمر الذى حفظ للنظام السودانى ماء وجهه ومنحه مبررًا لقبول تلك بنود المبادرة عام١٩٩٧ فى ظل الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية التى تعرض لها النظام السودانى فى هذه الآونة(١٢)،ورغم تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرة الإيجاد دون غيرها من المبادرات إلا أنها دعت إلى تكوين أمانة خاصة مزودة بخبراء فى الشئون السياسية والاقتصادية والعسكرية بدعوى تفعيلها وإخراجها من عجزها؛وتم عقد عدة اجتماعات لبحث مشكلة الجنوب ركزت على بحث ترتيبات عمليات الإغاثة وإجراء استفتاء فى الجنوب وكذا دراسة متطلبات الفترة الانتقالية دونما حديث عن أولوية خيار الوحدة (١٣)رغم إصرار مصر –التى نجحت فى الانضمام إلى عضوية شركاء الإيجاد– على الأخذ بمبادئ الإيجاد كحزمة واحدة فى حل المشكلة السودانية بحيث تعطى الأولوية لخيار الوحدة؛إلا أن الإصرار المصرى لم يجد فتيلًا فى ظل القناعات الغربية والضغوط الأمريكية سالفة البيان. لذا جاءت المساعى المصرية لتوحيد المبادرتين المصرية والليبية فى إطار مبادرة واحدة تعمل تناول المشكلة السودانية كوحدة واحدة وكمشكلة نظام وليست مشكلة شمال وجنوب فقط ؛فى محاولة لتفويت الفرصة على مساعى تدويل المشكلة.

المبادرة المصرية الليبية :التحدى والاستجابة

يمكن القول أن المبادرة المصرية الليبية لتسوية المشكلة السودانية قد جاءت استجابة لتحديات داخلية وإقليمية ودولية تنذر بتداعيات سلبية بشأن وحدة السودان.

فعلى الصعيد الداخلى صعدت المعارضة السودانية من عملياتها المسلحة داخل السودان واستهدفت العمليات العسكرية بعض خطوط نقل البترول فى تصعيد جديد من نوعه فى المواجهة بين الطرفين ويصب بقوة فى إطار تقويض القدرات الاقتصادية للنظام

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

السودانى[١٤]فى ذات الوقت الذى تصاعدت فيه حدة تردى الأوضاع الاقتصادية فى الجنوب السودانى من جراء موجات الجفاف والمجاعات متفاعلة مع استمرار المواجهات العسكرية بين الأطراف المتناحرة[١٥]الأمر الذى لم يسلم منه الشمال السودانى فى ظل الحصار الأمريكى على البلاد علاوة على تكاليف الحرب الملقاة على عاتق الاقتصاد السودانى الأمر الذى دفع النظام الحاكم إلى قبول خيار حق تقرير المصير للجنوب[١٦]داخلًا بذلك حلقة مزايدة مع فصائل المعارضة الشمالية التى قبلت بدورها ذلك الخيار على ما فيه من خروج على ثوابت النظم السياسية والثقافة السياسية السودانية.

وعلى الصعيد الإقليمى استمرت عزلة النظام السودانى مع جيرانه المباشرين رغم مظاهر التفاهم السودانى الإثيوبى حيث اعتبر تفاهمًا مرحليًا فى ظل ما فرضته الحرب الإريترية الإثيوبية من متغيرات علاوة على أنه قد صب فى خانة المزيد من تردى العلاقات السودانية الإريترية. ؛كما وجهت كل من أوغندا وإريتريا اتهامات للنظام السودانى بمساعدة قوى المعارضة فى الدولتين[١٧]

وعلى الصعيد الدولى مثلت تحركات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالمنطقة دافعًا آخر للسياسة المصرية لزيادة وتكثيف جهودها لاحتواء آثار تلك التحركات والتى تمثلت فى تزايد حدة انتقادات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ومنظمات الإغاثة الدولية لحكومة السودان بدعوى استخدامها أسلحة كيماوية وبيولوجية ضد المتمردين فى الجنوب ؛كما تصاعدت حدة اتهام النظام السودانى بتجارة الرقيق فى الجنوب ومحاولة تغيير التركيبة السكانية به من خلال تلك التجارة[١٨].وفى إطار ذلك كله وبضغط من وسائل الإعلام الأمريكى وبعض أعضاء الكونجرس قررت الإدارة الأمريكية بناء على القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٩٩ فرض حظر على الطيران السودانى فى الجنوب وفى منطقة جبال النوبا؛وتعيين مبعوث للرئيس الأمريكى لمتابعة الأوضاع فى السودان وكتابة تقارير دورية عن الوضع فيه خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتوصيل المواد الغذائية والإغاثية ودفع جهود السلام لمنظمة الإيجاد.[١٩]

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

بنود المبادرة المصرية الليبية :

انطلقت المبادرة من قناعة أساسية مؤداها ضرورة الشمول والرضا والوحدة؛ فالشمول يعنى عدم اقتصار الطرح على مشكلة الجنوب وإنما الاعتناء بمجمل الأوضاع السياسية فى السودان؛ والرضا يقصد به أن حل المشكلة السودانية أمر سودانى بحت وأن مهمة الوسطاء تقتصر على تهيئة المناخ اللازم للتفاوض بين الأطراف السودانية بعضها البعض دون استثناء لأى موضوع ودون استبعاد أى طرف وذلك كله فى ظل قناعة أساسية هى وحدة السودان ،ولذا جاءت بنود المبادرة على النحو التالى[٢٠] :

١-الوقف الفورى للعمليات العسكرية من جميع الأطراف ووضع آلية لمراقبة ذلك.

٢-الوقف الفورى لكافة الحملات الإعلامية المتبادلة بين الأطراف.

٣-الشروع فى حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى عام للحوار يهدف إلى التوصل إلى حل سياسى شامل للمشكل السودانى يستند لوحدة السودان ويؤمن بالتعددية.

٤-تشكيل لجنة تحضيرية للملتقى بمشاركة ممثلين عن التجمع الوطنى(التنظيم الموحد للمعارضة) وممثلين عن الحكومة تتولى:

أ-تحديد مكان وتاريخ انعقاد الملتقى .

ب-تحديد المدعوين للمشاركة فى أعمال الملتقى .

ج-تحديد أسس الحوار.

على أن تقوم مصر وليبيا بالاتصال بكل من إريتريا -إثيوبيا-أوغندا-كينيا للتنسيق معها باعتبارها دول صاحبة مبادرات تتعلق بالشأن السودانى ولبذل المزيد من المساعى الحميدة وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المختلفة.

مواقف الأطراف والقوى الإقليمية والدولية من المبادرة المصرية الليبية:

رحبت الحكومة السودانية بالمبادرة المصرية الليبية وأعلن الفريق عمر البشير أن المبادرة كفيلة بمعالجة الشأن السودانى لإلمامها بأطراف القضية من جوانبها المختلفة ولأن جوهرها هو إتاحة الفرصة للقاء والحوار المباشر بين الأطراف المختلفة دون إملاء من أحد وتوقع البشير للمبادرة النجاح[٢١]،ومن ناحيته أوضح الدكتور مصطفى عثمان وزير الخارجية السودانى أن المبادرة المصرية الليبية لا تتعارض مع غيرها من المبادرات بل تأتى مكملة لمبادرة الإيجاد [٢٢]. وقد قامت الحكومة السودانية بتسمية المشاركين من جانبها فى اللجنة التحضيرية للحوار مع المعارضة؛ كما شرعت فى اتخاذ إجراءات وقف الحملات العسكرية والإعلامية العدائية وفق مقتضيات المبادرة المصرية الليبية[٢٣].

وعلى الجانب الأخر رحبت قوى المعارضة ممثلة فى تنظيم التجمع الوطنى الديمقراطى على لسان قادتها بالمبادرة المصرية الليبية[٢٤]،ووافق أعضاء التجمع على الدخول فى مفاوضات مع الحكومة السودانية ،إلا أنهم طالبوا الحكومة باتخاذ عدة إجراءات اعتبروها مقدمات لازمة -وليست شروطًا- مسبقة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

للحوار والدخول مع الحكومة فى مفاوضات تمثلت فى[٢٥]:

-تجميد كل مادة أو مواد فى ١٩٩٨ تقيد الحريات العامة أو تسمح بذلك وفق ملاحظات مقررات لجنة حقوق الإنسان بشأن السودان فى دورتها الخامسة والخمسين لعام ١٩٩٩.

-رفع حالة الطوارئ فى البلاد فى غير مناطق العمليات.

-إلغاء السلطات الاستثنائية المنصوص عليها للسلطة التنفيذية فى قانون الأمن العام.

-رفع الحظر السياسى المفروض على الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة وكذا التنظيمات النقابية.

-الإفراج عن المعتقلين السياسيين وإسقاط الأحكام عن المحكوم عليهم.

-إعادة الممتلكات المصادرة.

أما فيما يتعلق بالوقف الفورى لإطلاق النار فقد تحفظ التجمع الوطنى فى هذا الشأن مشيرًا إلى أن الوقف الشامل لإطلاق النار يرتبط بالوصول إلى اتفاق سياسى بين أطراف النزاع[٢٦].

وعلى الرغم من موافقة التجمع الوطنى على المشاركة فى المفاوضات فإن قادته قد فشلوا فى عقد اجتماع مشترك لقادة الفصائل المكونة له لاختيار أعضاء اللجنة التحضيرية الأمر الذى تجلى فى تأجيل عقد اجتماع الهيئة القيادية العليا للتجمع الوطنى بدعوى إجراء المزيد من المشاورات والبحث ؛ ورغم انعقاد اجتماع الهيئة بعد ذلك بالقاهرة فإنهم فشلوا فى الاتفاق على تسمية أعضاء وفد التجمع الوطنى المشارك فى اللجنة التحضيرية المكلفة بالإعداد للمفاوضات.وتم تأجيل الاجتماع إلى ٩٩/١١/١٥ على أن يعقد فى كمبالا (أوغندا) بدلًا من القاهرة بناء على رغبة من جون جارنج ؛ وقد تأجل الاجتماع مرة ثانية إلى٩٩/١١/٢٢ حرصًا على حضور الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى الذى كان فى جنوب إفريقيا لحضور مؤتمر دول الكومنولث،وقد طرحت مبررات أخرى للتأجيل مؤداها أن الحكومة السودانية لم تف بما هو مطلوب منها.وقد أدت التطورات التى طرأت على مواقف الأطراف المكونة للتجمع الوطنى متفاعلة مع المواقف الدولية والإقليمية إلى إخفاق قادة التجمع الوطنى فى التوصل إلى موقف موحد بشأن المفاوضات مع الحكومة رغم انعقاد الاجتماع المشترك للهيئة القيادية العليا للتجمع فى كمبالا فى الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٩[٢٧].

وعلى الصعيد الإقليمى رحبت الدول العربية بالمبادرة المصرية الليبية ؛حيث أعلنت المملكة السعودية تأييدها للمبادرة ونفت ما تردد عن طرحها مبادرة جديدة لتسوية المشكلة وأوضح المسئولون السعوديون أن ما طرح هو إمكانية استضافة المفاوضات بين الأطراف المتنازعة[٢٨].ومن ناحيتها رحبت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمبادرة المصرية الليبية وأكدت دعمها جهود التسوية الرامية إلى حل المشكلة ،وهو ذات الموقف الذى أعلنته كل من اليمن وسوريا وسلطنة عمان . كما أعربت جامعة الدول العربية على لسان أمينها

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

العام ترحيبها بجهود تسوية المشكلة السودانية وحرصها على وحدة السودان وسلامة أراضيه[٢٩].

وعلى صعيد أخر قوبلت المبادرة المصرية الليبية بقدر من التحفظ والرفض من جانب بعض القوى الإقليمية الأخرى حيث أعلنت الخارجية الإريترية أن مبادرة الإيجاد هى الإطار الشرعى للتعامل مع المشكلة السودانية وأن غيرها من المبادرات خاصة المبادرة المصرية الليبية تجعل الأمر يبدو وكأنه مبادرة عربية فى مواجهة مبادرة إفريقية ويعوق التوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة[٣٠]. ويتشابه الموقف الأوغندى مع الموقف الإريترى حيت أعلنت أوغندا على لسان رئيسها يورى موسيفينى ترحيبها بمساعى تسوية المشكلة السودانية المتمثلة فى مبادرة الإيجاد دون الإشارة إلى غيرها من جهود ومبادرات [٣١].وإجمالًا يمكن القول أن مواقف الدول الأعضاء فى منظمة الإيجاد باستثناء السودان والصومال (جيبوتى،إريتريا،إثيوبيا،كينيا) قد تراوحت بين الرفض والتحفظ تجاه المبادرة المصرية الليبية على اعتبار أنها عقبة أمام مبادرة الإيجاد،وذلك على الرغم من حرص القيادة المصرية على التأكيد على أن المبادرة المصرية الليبية داعمة ومكملة لغيرها من الجهود الساعية لتسوية المشكلة السودانية[٣٢].وعلى صعيد منظمة الوحدة الإفريقية أعلن الأمين الإدارى للمنظمة سالم أحمد سالم حرص المنظمة على وحدة السودان وسلامة أراضيه وأشار إلى أنه لا يرى أى سبب يحول دون تقديم مصر لمبادرة لجمع شمل أهل السودان باعتبار مصر وليبيا دولتين إفريقيتين جارتين للسودان وتربطهما به أواصر القربى والدم والتاريخ والتراث المشترك[٣٣].

وعلى الصعيد الدولى برز الموقف الأمريكى المعارض صراحة للمبادرة المصرية الليبية حيث صرحت مادلين أولبريت وزيرة الخارجية الأمريكية أن مبادرة الإيجاد هى الإطار المقبول لتسوية المشكلة السودانية وأنها أفضل آليات تحقيق السلام فى السودان[٣٤].وهو ذات الموقف الذى عبر عنه المبعوث الأمريكى لشئون السودان هارى جونستون فى إطار جولته التى أجراها بالمنطقة فى مطلع شهر نوفمبر والتقى خلالها بقادة المعارضة السودانية وممثلى النظام السودانى ووزير الخارجية المصرى عمرو موسى وكذلك ممثلى دول الإيجاد[٣٥].

وفى تبريرها المساندة الأمريكية لمبادرة الإيجاد دون غيرها من المبادرات أشارت أولبريت فى تعليقها على زيارتها لإفريقيا فى الفترة من ١٧ إلى ٢٧ أكتوبر١٩٩٩والتى زارت خلالها غينيا،سيراليون، مالى، كينيا، تنزانيا، ومحادثاتها مع ممثلى كل من كينيا إثيوبيا، إريتريا، أوغندا؛ ولقائها كذلك مع جون جارنج قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان أكدت أولبريت أن تلك الزيارة قد زادتها قناعة أن مبادرة الإيجاد هى أنسب الحلول لتحقيق السلام فى السودان لما تتسم به من الشمول

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مضيفة أنه ليس من المجدى التعامل فقط مع مشكلة الشمال وأن الأولى بالنظر والحل هى مسائل الرق الجديد والفظائع التى ترتكب ضد الشعب ،وأكدت أولبريت عزم الإدارة الأمريكية دعم مبادرة الإيجاد بشتى السبل وتمويلها لزيادة فعاليتها ؛وتعهدت بالضغط من أجل تحقيق ذلك [٣٦]أكثر من ذلك أعربت مادلين أولبريت فى كلمتها التى ألقيت باسمها أمام مؤتمر قمة السودان الذى نظمته بعض المنظمات الدينية المسيحية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى١٩٩٩/١١/٩ عن أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على عزل النظام السودانى ؛لمواجهة الخطر الذى تمثله توجهات وسياسات ذلك النظام على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى دول الجوار وعلى الشعب السودانى وأنها ستضغط من أجل إحداث تغييرات جذرية فى سياسات ذلك النظام[٣٧].ويذكر أن حملة العقوبات التى كانت الولايات المتحدة قد اتخذتها منذ عام ١٩٩٣ بوضع السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب ثم الحصار الذى فرضته عليها عام ١٩٩٧ كان من أجل ذلك الغرض[٣٨] ؛وقد شهدت تلك العقوبات تمديدًا وتصعيدًا لها خلال عام ١٩٩٩ بفرض حظر على الطيران السودانى وغرب البلاد[٣٩].

وعلى صعيد الاتحاد الأوروبى أكد رئيس وفد الاتحاد الأوروبى مساندة الاتحاد لمبادرة الإيجاد لحل مشكلة السودان باعتبار أن المبادرة تضم فى بنودها متطلبات حل المشكلة[٤٠].وعلى ذات الصعيد الأوروبى برز الموقف الفرنسى من المبادرة المصرية الليبية حيث أشار وزير الخارجية الفرنسى هوبير فيدرين إلى أن فرنسا ترى أن الاهتمام المصرى بالمسألة السودانية أمر شرعى ومفيد؛وأكد أن أهداف المبادرة المصرية الليبية تتسق مع أهداف فرنسا وأشار إلى أن بلاده تتسق مع مختلف الأطراف[٤١].ويذكر أن الرئيس الالمانى يوهانس راو كان قد أعلن عن رغبة بلاده فى القيام بدور أكثر فاعلية لتحقيق السلام فى السودان من خلال مبادرة الإيجاد وذلك خلال لقائه والوفد السودانى المشارك فى اجتماع اتحاد البرلمانات الدولى بألمانيا خلال شهر نوفمبر ١٩٩٩[٤٢]

رابعًا: التطورات الأخيرة وآثارها على جهود التسوية:

شهدت الساحة السودانية تطورين هامين **الأول** التقاء الرئيس السودانى الفريق عمر البشير مع الصادق المهدى زعيم طائفة الأنصار وحزب الأمة المعارض ؛بوساطة من الرئيس الجيبوتى ؛وقد تم اللقاء على أرض جيبوتى فى ١٩٩٩/١١/٢٥ وأسفر عن توقيع اتفاق أطلق عليه اسم "اتفاق نداء الوطن" تضمن إعلان مبادئ

لتحقيق الحل السياسى الشامل ينص على الاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية والإثنية فى السودان؛وتضمن كذلك النص على الخيار الفيدرالى وتوزيع السلطات والمشاركة فى السلطة والاقتسام العادل للثروة ؛وإقرار حق الجنوب فى تقرير المصير... [٤٣]وفيما يتعلق بآليات الحل السياسى أشار الإعلان إلى العمل

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

على دفع جهود السلام والحل الشامل عبر المبادرتين "مبادرة الإيجاد"و"المبادرة المصرية الليبية"وكذا عبر بنود إعلان المبادئ ذاته وأكد الإعلان على العمل على إنجاح تلك المبادرات والتنسيق بينها من حلال الإسراع بعقد مؤتمر جامع فى أقرب وقت ومن خلال حوار سودانى سودانى.(٤٤)

وفور الإعلان عن اتفاق المبادئ تواترت ردود الأفعال الداخلية والإقليمية المؤيدة والمنددة والمتحفظة تجاه الاتفاق وبنوده؛حيث أعربت معظم القوى السودانية الداخلية عن ترحيبها بالاتفاق باعتباره خطوة نحو الوفاق الوطنى الشامل(٤٥)فى حين شنت قوى المعارضة السودانية وفى مقدمتها الحركة الشعبية لتحرير السودان حملة انتقادات شديدة ضد حزب الأمة وإعلان المبادئ الذى وقعه الصادق المهدى مع النظام الحاكم باعتبار أن ذلك المسلك يعتبر خروجًا على وحدة صف التجمع الوطنى إضافة إلى اعتبارهم أن الإعلان قد عمد إلى انتقاء بعض بنود وتثبيتها كمبادئ أساسية وكان الأجدر من وجهة نظرهم –أى معارضى الاتفاق– الاكتفاء بالإشارة إلى المرجعيات المتفق عليها بين القوى المعارضة الممثلة فى التجمع الوطنى.(٤٦)وقد شهد اجتماع قادة التجمع الوطنى الذى عقد فى كمبالا فى الفترة من ٧ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٩٩م نقاشات حادة بين ممثلى حزب الأمة من ناحية وباقى قوى المعارضة من ناحية أخرى وكان من بين الموضوعات التى دار حولها الخلاف كيفية التوفيق بين المبادرة المصرية الليبية ومبادرة الإيجاد ؛حيث تحدث جون جارنج عن إمكانية تشكيل منبر إفريقى لشركاء الإيجاد يضم مصر وليبيا وقوى إفريقية أخرى؛وأكد جارنج على أن مبادرة الإيجاد هي الوحيدة التى تحقق السلام.وأشار إلى إمكانية تمثيل قوى المعارضة السودانية من خلال انضمام بعض الأعضاء إلى وفد الحركة الشعبية فى مفاوضاتها مع الحكومة السودانية وذلك ردًا على ما أثارته قوى المعارضة الأخرى من أن مبادرة الإيجاد تقتصر على الحركة الشعبية ولا تشمل جميع أطراف النزاع(٤٧).

وعلى الصعيد الإقليمى انتقدت مصر على لسان عمرو موسى وزير الخارجية إعلان المبادئ واعتبرت أنه يعرقل الجهود المبذولة للتوصل إلى حل شامل للمشكلة السودانية(٤٨).ويرى المراقبون أن أحد أهم الأسباب وراء الموقف المصرى من الإعلان ؛إقرار الإعلان مبدأ حق تقرير المصير للجنوب وما يمثله ذلك من خطر على المصالح الاستراتيجية المصرية(٤٩).وقد رحبت اليمن وقطر وإيران بالإعلان ورحب به كذلك كل من الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين الإدارى لمنظمة الوحدة الإفريقية(٥٠).

وعلى الصعيد الدولى تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبار مبادرة الإيجاد السبيل الأفضل لتسوية المشكلة ،أكثر من ذلك قام الرئيس الأمريكى بتوقيع مشروع قانون يقضى بالسماح للحكومة الأمريكية بتقديم مساعدات غذائية للجيش الشعبى لتحرير السودان ؛وهو الأمر الذى أثار مخاوف الدول

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

العربية وفى مقدمتها مصر التى دعت مجلس الجامعة العربية إلى اجتماع للنظر فى تطورات الأوضاع فى السودان ،وأثار القرار كذلك انتقاد الحكومة السودانية ومنظمة الأمم المتحدة لخطورة ذلك القرار على جهود إحلال السلام فى السودان(٥١).

التطور الثانى الذى شهدته الساحة السودانية هو تصاعد الصراع السياسى بين قطبى النظام الحاكم فى السودان ممثلين فى الفريق عمر البشير رئيس الجمهورية وأنصاره من ناحية ،والدكتور حسن الترابى أمين عام حزب المؤتمر الوطنى (الحزب الحاكم) ورئيس المجلس الوطنى(البرلمان)وأنصاره من ناحية أخرى؛حيث اصدر الرئيس السودانى قرارًا بحل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ فى البلاد فى الثانى عشر من ديسمبر ١٩٩٩(٥٢).

ويأتى هذا التصعيد ليجسد واقع الصراع الداخلى على السلطة بين الجناحين سالفى البيان للنظام سلطات الترابى داخل الحزب لصالح سلطة البشير وذلك من خلال مذكرة تقدم بها عشرة نواب (عرفت بمذكرة العشرة)إلى هيئة شورى المؤتمر الوطنى فى ديسمبر ١٩٩٨ وأدت إلى دعم صلاحيات رئيس الجمهورية داخل الحزب على حساب سلطات الترابى الذى سارع بسحب استقالته من المجلس الوطنى–التى كان قد تقدم بها وقتئذ توطئة لتولى قيادة الحزب الحاكم–وعمد إلى تأليب البرلمان على السلطة التنفيذية من خلال إثارة قضايا الفساد(٥٣)؛إضافة إلى قام الترابى بحشد أنصاره داعيًا إلى عقد مؤتمر عام للحزب الحاكم استطاع عقده بالفعل خلال شهر ديسمبر١٩٩٩ حيث أقرت هيئة شورى المؤتمر نقل صلاحيات الرئيس البشير داخل الحزب إلى الدكتور الترابى بدعوى فصل القيادة السياسية للحزب عن الهيئات التنفيذية والتشريعية الأخرى فتم إلغاء المكتب السياسى والمجلس القيادى اللذين كان يرأسهما الفريق البشير بمقتضى مقررات عام١٩٩٨ وتم دمجهما فى هيئة واحدة هى القيادة العليا برئاسة الترابى(٥٤)؛وقد عمد جناح الترابى إلى استغلال هيمنته على المجلس الوطنى فى إجراء تعديلات دستورية تستهدف تقليص سلطات السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية؛وقد مثل قانون التوالى السياسى (قانون الأحزاب السياسية)،وقواعد اختيار الولاة(حكام الولايات)،وفكرة تعيين رئيس وزراء أهم نقاط الخلاف والمواجهة بين الفريقين حيث استهدف جناح البشير إجراء تعديلات جوهرية أو تجميد قانون التوالى على نحو يفسح المجال لمزيد من التنظيمات السياسية(٥٥)الأمر الذى مثل فى جانب منه تهديدًا لنفوذ الترابى وأنصاره لاسيما مع اتجاه البشير إلى المصلحة مع قوى فاعلة كحزب الأمة بزعامة الصادق المهدى. ومن ناحيته تحرك الترابى وأنصاره من أجل إقرار تعديل دستورى يقضى باختيار حكام الولايات بالاقتراع المباشر بدلًا من النظام المتبع والذى يقوم على ترشيح رئيس الجمهورية لثلاثة يختار من بينهم الحاكم ، كما مثل السعى إلى استحداث منصب رئيس للوزراء محاولة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أخرى تصب فى ذات اتجاه تقليص سلطات رئيس الجمهورية بحيث يتحول إلى منصب صورى[٥٦].وفى ظل هيمنة جناح الترابى على السلطة التشريعية لم يكن أمام الفريق عمر البشير سوى استخدام صلاحياته فى حل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ للحيلولة دون تلك التعديلات قبل يوم واحد من التصويت عليها.والحق أنه لا يمكن فصل التطورين سالفى البيان عن بعضهما البعض ؛ذلك أن خبرة التاريخ السياسى السودانى تشير إلى أن تغير معادلة العلاقة بين النظام الحاكم وقوى المعارضة ارتبط دوما بتغيرات مقابلة جزئية أو جذرية على طبيعة النظام الحاكم وصيغة الحكم على نحو ما تكشف خبرة الأعوام ١٩٨٩،١٩٨٥،١٩٨٣،١٩٧٢. فلا شك أن، اتفاق جيبوتى بين الفريق عمر البشير والصادق المهدى ،وضغط الحكومة السودانية بقيادة البشير لتعديل قانون الأحزاب السياسية قد أثار مخاوف المؤتمر الوطنى وجناح الترابى من أن تأتى المصالحة مع قوى المعارضة على حساب سلطاته ونفوذه فبادر بتصعيد المواجهة على نحو ما سلف البيان .

وبصفة عامة يمكن القول أن التطورات الأخيرة ذات أثر مزدوج فيما يتعلق بمستقبل مبادرات السلام ؛ذلك أنها قد أدت عبر اتفاق جيبوتى إلى تصعيد الخلافات داخل جسد التجمع الوطنى المعارض ؛الأمر الذى يبعد معه احتمال التوصل إلى اتفاق مشترك ترضاه كافة قوى المعارضة للنظام لاسيما فى ظل مساعى الجنوبيين لتوحيد جهودهم فى مواجهة المبادرة المصرية الليبية وتمسكهم بخيار حق تقرير المصير والانفصال[٥٧].ومن ناحية أخرى فإنه فى حالة نجاح انقلاب القصر الذى قام به الفريق عمر البشير على شريكه الدكتور حسن الترابى فإن ذلك سوف يزيد من سرعة انفراج علاقات السودان مع دول الجوار الإقليمى وفى مقدمتها مصر [٥٨].ويزيد من احتمالات التوصل إلى اتفاق مع قوى المعارضة الجنوبية وفى مقدمتها الحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن طبيعة النظام الحاكم فى السودان وعلاقة الدين بالدولة فيه ومستقبل الجنوب ؛وهى الموضوعات التى وقف جناح الترابى عقبة كئود أمام التوصل إلى تسوية بشأنها فى ظل رؤية الترابى الخاصة لنظام السودان الإسلامى ودوره الحضارى؛وبالتالى فإن إعادة صياغة معادلة النظام الحاكم فى السودان على نحو يحجم من دور الترابى وأنصاره يمكن أن تشكل مدخلًا إيجابيًا لتسوية مشكلة الجنوب السودانى والسودان ككل لاسيما مع إقرار كافة الأطراف السودانية بحق الجنوب فى تقرير المصير بعد فترة انتقالية يتفق عليها.

أما فى حالة فشل انقلاب القصر وتصاعد المواجهة بين الطرفين إلى صدام مسلح فإن المتصور دخول السودان فى مرحلة تنذر بحرب أهلية يكون المستفيد الأول منها الحركة الشعبية لتحرير السودان باعتبارها أكثر القوى المؤهلة عسكريًا لبسط نفوذها فى البلاد أو على الأقل الانفصال الكامل بجنوب السودان وبالتالى تكريس الانفصال الفعلى فى أرض

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الواقع، وهو أمر لن يعدم التأييد والدعم الخارجى لإضفاء المشروعية عليه فى ظل المواقف الغربية والأمريكية سالفة البيان ؛وبما يفتح الباب واسعا لمزيد من التدخل الأجنبى فى شؤون السودان وتدويل المشكلة.

وأى كان المسار الذى سوف تتخذه الأحداث فى السودان فإن النظم والقوى العربية عامة والمصرية خاصة مطالبة بالتأهب والاستعداد للتعامل مع كافة الاحتمالات الممكنة بوضع تصورات للتعامل معها

والإمساك بزمام المبادرة بدلًا من الاستمرار فى سياسات التجاهل وردود الأفعال التى تنذر بعواقب سلبية على المنطقة لن يكون أكبرها انفصال الجنوب السودانى وبدأ مسلسل تفتيت المنطقة، ولا شك أن أول تلك الخطوات ضرورة تحديد الأهداف وتوحيد الجهود والإرادات لتحقيقها.

الهوامش والمصادر:

(١) تم الاعتماد فى رصد مبادرات السلام ومحاولات تسوية المشكلة السودانية على :

-الهيئة القومية للإذاعة السودانية،"مبادرات السلام فى عهد الإنقاذ"(السودان: الهيئة القومية للإذاعة السودانية، نشرة المعلومات رقم١٢ ديسمبر١٩٩٦).

-التقرير الاستراتيجى السودانى (الخرطوم :مركز الدراسات الاستراتيجية ،أعوام ١٩٩٧،١٩٩٦،١٩٩٨).

(٢) الهيئة القومية للإذاعة السودانية،مرجع سابق،ص٤.

(٣) المرجع السابق،ص ص ٥-٦.

(٤) المرجع السابق،ص ٦.

(٥) المرجع السابق،ص٨.

(٦) المرجع السابق،ص ص٨-١١.

(٧) المرجع السابق،ص ص١٢-١٣،وانظر :

Ann M.Lesch,"Sudan;The Torn Country ".,**Current History** (May 1999)pp197-220

(٨)التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٦، مرجع سابق،ص ص ٨٠-٨٢.

(٩))التقرير الاستراتيجى السودانى ١٩٩٧، مرجع سابق،ص ص ٣٧٩-٣٨٢.

(١٠) Africa South of The Sahara 1997,pp933-939

(١١) Ann M.Lesch,op.cit.,p220

(١٢) Idem.وهو ذات الأمر الذى أكده السفير السودانى لدى مصر فى محاضرته التى ألقاها بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة فى١٩٩٩/١١/١٥.

(١٣) المرجع السابق وانظر نشرة كومباس التى تصدر عن مكتب الحركة الشعبية لتحرير السودان بالقاهرة عدد ١٩٩٨/١٢/٢٠.

(١٤) المرجع السابق ص ص٢-٣،وانظر التقرير الاستراتيجى السودانى عام ١٩٩٨،مرجع سبق ذكره،ص ص٦٣-٦٥.

(١٥) المرجع السابق،ص ٦٤.

(١٦) التقرير الاستراتيجى السودانى عام ١٩٩٦،مرجع سبق ذكره،ص ص٨٤-٨٦.

(١٧) شنت وسائل الإعلام الغربية ومنظمات حقوق الإنسان حملة شديدة ضد السودان احتلت فيها قضية الرق حيزا كبيرا بهدف إحكام الحصار حول النظام السودانى أنظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام١٩٩٩ص ص٢٩٩-٣٠٢.وانظر التحقيق الذى نشرته مجلة النيوزويك الأمريكية حول تجارة الرقيق فى السودان تحت عنوان "Out of Bondage"فى عددها الصادر فى٣ مايو ١٩٩٩.

-حسن أبو طالب "مأزق الحل السياسى فى السودان" السياسة الدولية(عدد ١٣٦ أكتوبر ١٩٩٩)،ص ص١٦٢-١٦٣.

(١٨) محمد أبو الفضل،" النظام السودانى عنصر للتطور والاستقرار ".،السياسة الدولية (عدد ١٢٨ أبريل ١٩٩٧)،ص ض٩٣-٩٦.

(١٩) حسن أبو طالب ،مرجع سابق،ص١٦٢.و Ann M. Lesch, op.cit,p222

وحول مبررات السياسة الأمريكية تجاه السودان أنظر شهادة جورج موس السكرتير المساعد للشئون الإفريقية أمام اللجنة الفرعية للشئون الإفريقية بمجلس الشيوخ فى ١٩٩٧/٥/١٥.فى:

U.S. Department of African Affairs, U.S. Counter –Terrorism Policy Toward Sudan "Testimony of George E. Moose Assistant Secretary of State for African Affairs Before the Sub-Committee on Africa Senate Foreign Relations Committee (Washington,D.C.May15,1997) in http://www.state.gov/www/policy_remarks/970515.moos.html

(٢٠) تم الحصول على نص المبادرة والأسس التى قامت عليها من السفارة الليبية بالقاهرة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

(٢١) نشرة السودان فى أسبوع الصادرة عن السفارة السودانية بالقاهرة (عدد٣٤ فى ١٩٩٩/١١/١٦)،ص٢.

(٢٢) السودان فى أسبوع (عدد٣٥،فى ٩٩/١١/٢٣)،ص ١٣.

(٢٣) محاضرة السفير السودانى ،مرجع سابق.وانظر حسن أبو طالب، مرجع سابق،ص ١٦١.

(٢٤) المرجع السابق ،نفس الصفحة.

(٢٥) انظر تلك المطالب فى مجلة "صوت السودان"المعبرة عن حزب الاتحادى المعارض (القاهرة :شركة الاتحادى للصحافة والطباعة والنشر،عدد٧، أغسطس ١٩٩٩)،ص٥،ص١١.

(٢٦) المرجع السابق،ص١٠.

(٢٧) محاضرة السفير السودانى،مرجع سابق.

(٢٨) "السودان فى أسبوع "عدد ٣٥ مرجع سابق،ص ١،ص ٨.

(٢٩) المرجع السابق،ص ١٠.

(٣٠) انظر بيان الخارجية الإريترية الصادر فى ١٩٩٩/١٠/٢٥بعنوان "تبقى مبادرة الإيجاد صالحة كما كانت أبدا" IGAD's Initiative Remains as Valid as Ever" wysiwyg://30/http://www.Africanews.org/east/suda n/stories/19991025_feast1.html وانظر صحيفة إريتريا الحديثة عدد٢٦/١٠/١٩٩٩

(٣١) السودان فى أسبوع ،عدد ٣٤،مرجع سابق،ص ٨

(٣٢) أنظر تصريحات السيد عمرو موسى التى صاحبت إطلاق المبادرة فى أغسطس ١٩٩٩

(٣٣) السودان فى أسبوع ،عدد ٣٤،مرجع سابق،ص ١٢.

(٣٤) تم الاعتماد فى رصد الموقف الأمريكى على حسن أبو طالب،مرجع سابق،ص ١٦٢وكذلك:

- Secretary of State Madeleine K. Olbright :on-the-Record Briefing on her Trip to Africa ,CTBT and Resource (Washington,DC, October 25,1999) in http;//Secretary.state.gov/www/statement/1999/991-025.html
- Sudan: U.S. Envoy for Sudan Meeting with Egyptian Foreign Minister (U.S. Department of State (Washington) November 1, 1999) in ://24/http://www.Africanews.org/east/Sudan/stories/19991101_feat4.html.
- Albright Statement to Sudan Summit, 11/9/1999 in http://secretary.State.gov/www/Statements/1999/991109.html

(٣٥) Sudan: U.S. Envoy ……., Op.cit.,

(٣٦) جاء ذلك فى إطار ردها على سؤال حول إمكانية التنسيق بين المبادرة المصرية الليبية ومبادرة الإيجاد انظر :
Albright, on-the-Record Briefing…op.cit.,

(٣٧) Albright, Statement to Sudan Summit,op. Cit.,

(٣٨) Ann M.Leasch, op.cit., p 222

(٣٩) حسن أبو طالب ،مرجع سابق،ص ١٦٢وانظر نشرة المعلومات السودانية خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٩.

(٤٠) السودان فى أسبوع ،عدد ٣٤،مرجع سابق،ص ١٥.

(٤١) السودان فى أسبوع ،عدد ٣٥،مرجع سابق،ص ١٣.

(٤٢) السودان فى أسبوع عدد ٣٤،مرجع سابق،ص ٩.

(٤٣) تم الحصول على نسخة من بنود الاتفاق من السفارة السوداني بالقاهرة .

(٤٤) بنود الاتفاق.

(٤٥) السودان فى أسبوع ،عدد ٣٦ ،٩٩/١١/٣٠.

(٤٦) صحيفة البيان الإمارتية ٩٩/١٢/١٢.

(٤٧) البيان الإماراتية ١٢/١٢/٩،١٩٩٩/١٢/٩٩.

(٤٨)المرجع السابق، البيان الإمارتية ١٩٩/١٢/٦.

(٤٩) سيراخيورراميريت، "الهدف تقسيم العملاق السودانى "ترجمة انتصار حسن،جريدة الجرائد العالمية (القاهرة :الهيئة العامة للاستعلامات،١٩٩٩/١٠/٦٢)

(٥٠) السودان فى أسبوع ،عدد ٣٥،مرجع سابق.

(٥١) المرجع السابق،وانظر صحيفة الراية القطرية ،٩٩/١٢/١١.

(٥٢) الحياة اللندنية ٩٩/١٢/١٢.

(٥٣) محمد الحسن أحمد، "من ينتصر فى الصراع على السلطة فى السودان ؟".صحيفة الشرق الأوسط١٩٩٩/١٠/١٩

(٥٤) الشرق الأوسط،١٩٩٩/٩/١٩

(٥٥) صحيفة الخليج البحرانية ١٢/٦،١٣/١٢/١٩٩٩،٩٩/١٢/الاتحاد الإماراتية١٣/١٢/٩٩.

(٥٦) إريتريا الحديثة ١٩٩٩/١١/٢٣

(٥٧) حيدر إبراهيم ، السودان .. النهايات والاحتمالات" صحيفة الراية القطرية ١٩٩٩/١٢/١٣

(٥٨) انظر التصريحات المشتركة التى صاحبت زيارة الرئيس المصرى لكل من ليبيا ولدول الخليج فى أعقاب إعلان حل البرلمان فى السودان وإعلان حالة الطوارئ وكذا تصريحات الفريق عمر البشير خلال زيارته لمصر بعد أسبوعين فقط من تلك الإجراءات التى اتخذها فى مواجهة الترابى وأنصاره.خلال شهر ديسمبر ١٩٩٩.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com